اذا تقرر ذلك فاطلاق المصنف بعثة الرسل الى المكلفين ليس المراد به عمومه
كما عرفت فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم
بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون
ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضروري فيهم فالتكليف به تحصيل
للحاصل وهو محال والتكليف الزام ما فيه كلفة وهو الواجب والحرام
دون المندوب والمكروه اذ لا تكليف فيهما حقيقة هدايتهم مصدر
مضاف للفاعل والمفعول اي لاجل دلالتهم اياهم على سلوك سبيل
الهدى وتجنب طريق الردى ثم بعد هذه الدلالة منهم من تحصل له
الهداية بمعنى الوصول وهم الموصون ومنهم من لا تحصل له وهم الكافرون
ودليل اطلاقها عليها خلافا للمعتزلة واما نقود فهديناهم اي دللناهم
فاستحبوا العمى اي اختاروه على الهدى اي الاسلام والذي للرسل هو
الاول واما الثاني فيختص بما قال تعالى وانك لتهدي الى صراط
مستقيم وقال تعالى انك لا تهدي من احببت وعلى قرينة علم ان الام في
كلامه المصنف لبيان حكمة الارسال وغايته لا للعلة الباعثة عليه لانا فعاله
تعالى لا تعلل بالاغراض لما يلزم على ذلك الذي ذهب اليه المعتزلة فيحرم
الله تعالى كما هو مقرر في محله بيان خارج جمع شريعة كفيلة بمعنى مفعولة
من شرع بين وهي لغة مشرعة الماء اي مورد الشاربة واصطلاحا وضع
الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما يصلحهم في معادهم
ومعاشهم الدين الاضافة فيه بيانية كما علم من تفسير الشريعة بما ذكر
اذ هو هنا ما شرعه الله تعالى لنا من الاحكام المشروعة هي ذلك الوضع
الالهي الخ اجزه ويصح ان يكون على معنى اللام بان يراد بالشرائع الاحكام

وبالدين الملة والاسلام قال تعالى فغير دين الله يبغون ومن يتبغ
غير الاسلام دينا ان الدين عند الله الاسلام ويطلق ايضا على العادة
والسيرة والحساب والقهر والقضا والحكم والطاعة والحال والجزا
ومنه مالك يوم الدين كما تدين تدان والسياسة والرأي وداناه عصى
واطاع وذل وعز فهو من الاضداد قيل ولو قال ببيان لكان احسن
ليكون ذاكرا للهداية وسببها وليس في محله لما تقرر ان الهداية هنا
بمعنى الدلالة وهي ببيان الشرائع فكيف يجعل ذلك البيان سببا لها فالصواب
ما فعله المصنف لانه من باب عطف الرديف ايضاحا وتنبيها على المراد
بالدليل متعلق ببين جمع دليل وهو لغة المرشد واصطلاحا ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى ظن نقليا كان وهو الكتاب والسنة والاجماع والقياس
ونحو الاستصحاب او عقليا وهو البرهان الآتي المقصية وهي الادلة
المودية الى العلم القطعي بمقدماتها كل انسان جسم وكل جسم مركب فكل انسان
مركب فان قلت اكثر ادلة الشريعة ظنية لان مقدماتها اكثرية نحو الطهارة
ركن واجب والوضوء عبادة وكل عبادة يشترط لها النية فكان ينبغي له
حذف النية القطعية قلت انما صارت ظنية بالنسبة الينا لخلو فهمنا بالنسبة
لمن سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فانها بالنسبة اليه قطعية والكلام
انما هو في بيان الرسل للشرائع وذلك يصح ان يراد به لايهم معجزاتهم
الدالة على صدقهم وكلها قطعية لاستفادتها من دليل مؤلف من مقدمات
قطعيتين نحو الرسل جاءوا بالمعجزات وكل من جاء بالمعجزات صادق فالرسل
صادقون اما الصغرى فضرورية حسية والكبرى ضرورية عقلية اذ المعجزة
خارقة للعادة وخرقها لا يقدر عليه الا الله سبحانه وتعالى وصولا يريد

Copyright © King Saud University